بيانٌ أدلى به أمام مجلس الأمن

****

السفير الشيخ نيانغ

رئيس اللجنة المعنية بممارسة

الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

****

مناقشة مفتوحة

بشأن الحالة في الشرق الأوسط،

بما في ذلك قضية فلسطين

نيويورك، 25 نيسان/أبريل 2023

الرجاء إعادة استعمال الورق

سيدي الرئيس،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

ترحب اللجنةُ المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمعالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، وتهنئ الاتحاد الروسي على رئاسته مجلس الأمن هذا الشهر باقتدار.

وأتقدّم بالشكر إلى المنسّق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينيسلاند، على الإحاطة التي قدّمها والجهود الدؤوبة التي يبذلها.

أصحاب السعادة،

وفقاً للتكليف الصادر عن الجمعية العامة، ستحْيي اللجنة في 15 أيار/مايو الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للنكبة، التي تأتي كتذكرةٍ بالظلم التاريخي الواقع على الشعب الفلسطيني وبالدَّيْن الذي لم يوفيه بعد المجتمع الدولي لهذا الشعب ولأكثر من 5,8 ملايين من اللاجئين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وتذكّرنا هذه المناسبة أيضاً بالاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ ما يقرب من 56 عاماً دون بارقة أمل تبشِر بقرب نهايته. فهذا ما يبدو جلياً من المناقشات المثيرة للقلق الجارية في إسرائيل بشأن إمكانية ضم واستيطان أجزاء أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة.

واللجنة تعرب عن قلقها إزاء إقرار إسرائيل في 21 آذار/مارس تعديلاً لقانون فك الارتباط لعام 2005 يمهد الطريقَ أمامها لإعادة إنشاء مستوطنة "حومش" السابقة في الضفة الغربية. وتكرر اللجنةُ دعوتها إلى الوقف الكامل والفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية، وهي تذكِّر إسرائيل بأن جميع المستوطنات تبقى غير قانونية بصرف النظر عن وضعها بموجب القانون الإسرائيلي وبأن هذه الأعمال تشكّل انتهاكاً آخر لقرار مجلس الأمن 2334 (2016) وتقوّض بشدة الجهود الرامية إلى إيجاد حلّ عادل للنزاع.

أصحاب السعادة،

لقد تزامن شهر رمضان هذا العام مع عيد الفصح وعيد القيامة. وكان المفترض أن يكون حلول هذه المناسبات المباركة معاً داعياً للتأمل والاحتفال في أجواء يظللها السلام. ولكنّ فتيل التوترات اشتعل للأسف عندما اقتحمت القوات الإسرائيلية المصلى القبلي للمسجد الأقصى في القدس الشرقية بغية استعراض قوتها خلال هذه الأيام من الشهر الفضيل. وقد استخدمت قواتُ الأمن الإسرائيلية ومعها المدنيون المسلحون القنابلَ الصاعقة والهراوات والبنادق والرصاص المعدني المغلف بالمطاط لإخراج المصلين الفلسطينيين بالقوة، مما أدى إلى إصابة 44 فلسطينياً وضابطي شرطة إسرائيليين وإلى لحاق أضرار مادية بهذا المكان المقدس.

وقُبض على نحو 440 فلسطينياً، أُطلق سراحهم بعد ذلك ومنعوا من دخول المسجد الأقصى لبقية شهر رمضان. وقد أصدر مكتب اللجنة، في 5 نيسان/أبريل 2023، بياناً ندّد فيه باقتحام المسجد، وهو

المشـهد الذي تابعه الناس في جميع أنحاء العالم ولاقى إدانةً عالمية. وإضـافة إلى ذلك، فرضـت إسـرائيل كالعادة قيوداً على حضور الاحتفال بعيد الفصح الأرثوذكسي في 16 نيسان/أبريل واستخدمت القوة المفرطة ضد المصلين المسيحيين متذرعةً بمخاوف أمنية.

وتدين اللجنةُ أعمال العنف التي وقعت داخل المصـلى القبلي وهي تذكِّر إسـرائيل بضـرورة عدم المساس بالوضع التاريخي القائم للأماكن المقدسة، مع احترام الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية ودائرة الأوقاف الإسلامية.

كما تدين اللجنةُ بشـدة تصـريحاتِ وزير المالية الإسـرائيلي الشـائنة التي أنكر فيها وجود الشـعب الفلسـطيني ودعا إلى "محو" حوّارة، وهي قرية فلسـطينية تقع في الضـفة الغربية المحتلة، وذلك بعد أن اجتاحها مسـتوطنون متطرفون مما أسـفر عن مقتل فلسـطيني وإلحاق دمار كبير بالممتلكات الفلسـطينية، بما في ذلك عشـرات المنازل في أعقاب مقتل إسـرائيليَيْن. وتحث اللجنة السـلطاتِ الإسـرائيلية على احترام القانون الدولي، بما يشـمل اتفاقية جنيف الرابعة والتزاماتها بوصـفها السـلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك ما يتعلق منها بحماية السكان المدنيين.

ونحن ندعو القيادات السـياسـية والدينية والمجتمعية لجميع الأطراف إلى رفض الخطاب الملهِب للمشـاعر والأعمال الاسـتفزازية وإلى الامتناع عن اتخاذ أيّ خطوات يمكن أن تؤدي إلى تصـعيد التوتر. كما أن إطلاق الصـواريخ بشـكل عشـوائي على السـكان المدنيين أمرٌ غير مقبول ويجب وقفه. ونحن نرحب بجهود الوساطة التي يبذلها المنسّق الخاص للأمم المتحدة بهدف تهدئة الوضـع ونحث جميع الأطراف على العمل معاً من أجل تخفيف التوتر.

وفي حين يحيي المجتمعُ الدولي ذكرى نكبة عام 1948، تواصـل إسرائيل تكريس احتلالها للأرض الفلسـطينية، بما فيها القدس الشـرقية، من خلال مسـاعٍ لا تهدأ إلى إنشـاء البؤر الاسـتيطانية غير القانونية وتوسيع رقعة الاستيطان وعمليات مصادرة وهدم لـــ 331 مبنى، بما في ذلك مبان شُيدت بتمويل المانحين، وتشـريد لعدد 388 شـخصـاً، من بينهم 89 امرأة و 197 طفلا. وفي تحدٍ سـافر للمجتمع الدولي ولمناشـدات أصـدقائها، مضـت إسرائيل قدماً بخطط وضـعتها لبناء أكثر من 200 7 وحدةٍ سكنية استيطانية، مع إقامة ما يقرب من 000 4 مستوطنة في عمق الضفة الغربية المحتلة.

وتشـير الإجراءات الإسـرائيلية في الضـفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشـرقية، إلى وقوع ما يصِـفه كثيرون بأنه نكبة مسـتمرة تتمثل في تجريد الفلسـطينيين من ممتلكاتهم وتشـريدهم وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني. وعلينا، نحن المجتمع الدولي، ألا ننتظر أكثر من ذلك.

وفي هذا الصـدد، ترحب اللجنةُ بقراري الدورة الثانية والخمسـين لمجلس حقوق الإنسـان المؤرخين 4 نيسان/أبريل 2023 بشأن قضية فلسطين، وهما القرار A/HRC/52/L.42 الصادر بشأن المستوطنات الإسرائيلية والقرار A/HRC/52/L.32 الصـادر بشـأن حق الشـعب الفلسـطيني في تقرير المصـير، وتدعو إلى تنفيذهما.

أصحاب السعادة،

لقد أشـادت اللجنةُ بالاجتماعين الرفيعي المسـتوى اللذين عقدتهما الأردن وإسـرائيل ودولة فلسـطين ومصر والولايات المتحدة في مدينتي العقبة وشرم الشيخ وبالتزام تلك الدول بتعزيز الأمن والاستقرار والسلام

على النحو الوارد في بيانها المشـــترك. ونأمل أن تُتَّخذ إجراءات ملموســـة يمكن التحقّق منها من أجل معالجة الأزمة.

وتكرر اللجنة تأكيدَ الحاجة إلى توحيد الصـف الفلسـطيني على أسـاس اتفاق الجزائر للمصـالحة الفلسطينية من أجل النهوض بالتطلعات الوطنية وتيسير التعاون على حل قضية فلسطين.

وأود، نيابة عن اللجنة، أن أوجه نداء ملحاً إلى مجلس الأمن لكي يبرهن على حســـن قيادته بأن يتخذ الإجراءات لحماية أبناء الشـعب الفلسـطيني عن طريق تدابير تهدف إلى ضـمان أمنهم البشـري في مواجهة الاعتداءات المتكررة وانتهاكات حقوق الإنســـان التي ما فتئت الســـلطة القائمة بالاحتلال ترتكبها بحقهم. وفي هذا السياق، تؤكد اللجنة أيضاً دعوتها السابقة لكافة الدول الأعضاء إلى دعم التمويل المستدام للأونروا، وهو أمرٌ بالغ الأهمية لضـمان الرفاه وسـبل العيش للاجئين الفلسـطينيين ولإحلال الاسـتقرار في المنطقة عموماً.

واللجنة تؤمن بأن الســلام العادل والدائم لن يتحقّق إلا بإنهاء الاحتلال الإســرائيلي وإعمال الحقوق غير القابلة للتصـرف لأبناء الشـعب الفلسـطيني، بمن فيهم اللاجئون الفلسـطينيون، وبتنفيذ حل الدولتين وفقاً للقانون الدولي والاتفاقات السابقة على نحو يفضي إلى استقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

وشكراً لكم.